Assiut Journal of Agricultural Sciences 54 (2) 2023 (250-267) Website: http://ajas.journals.ekb.eg/
ISSN: 1110-0486 / EISSN: 2356-9840 E-mail: ajas@aun.edu.eg

(Original Article)

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على حجم الواردات المصرية من القمح

محمد نصر الدين حلمي *

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر- فرع أسيوط، مصر

*Corresponding author email: mohammednsar_elden@yahoo.com
DOI: 10.21608/ajas.2023.197257.1238
© *Faculty of Agriculture, Assiut University*

الملخص

يعد محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب الغذائية في مصر ويعتبر سلعة استراتيجية، حيث تعتبر مصر أكبر مستورد للقمح علي مستوي العالم، وتكمن مشكلة البحث في أن واردات مصر من القمح خلال متوسط الفترة (2017-2021) كانت 3.01 مليار دولار، وأنها استخدمت لاستيراد 11.74 مليون طن من الدول، وكان اعتماد مصر على استيراد القمح من دولتان فقط هما روسيا واوكرانيا، وتعد روسيا من أكثر الدول التي تصدر القمح إلي مصر بنسبة 60.38% من متوسط كمية واردات مصر خلال متوسط الفترة (2017-2021)، بنسبة مثلت حوالي 58.6% خلال نفس الفترة المشار اليها. في حين كان نصيب دولة اوكرانيا بنسبة 22.36% من متوسط كمية واردات مصر خلال الفترة (2017-2021)، بنسبة مثلت حوالي 21.49% خلال نفس الفترة المشار اليها، وكانت اهم السيناريوهات المقترحة بافتراض زيادة كمية الانتاج المحلى وزيادة كمية الاستهلاك المحلى من 9842، 20843الف طن عام 2021 الى 9921، 22834 الف طن عام 2025 على الترتيب، وثبات كمية الواردات عند قيمتها في 2021 والبالغة 11048 الف طن. ونتيجة لما سبق فمن المتوقع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من 47.22% عام 2021 لتصل 43.45% عام 2025. وارتفاع للفجوة الاستهلاكية من 11001 الف طن عام 2021 لتصل الى 12913 الف طن عام 2025. وذلك عندما تترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع بطريقة حرة على مختلف الدول حسب أقلها سعراً وفقاً للطاقة التصديرية لتلك الدول، فوجد أن الكميات المستوردة توزعت على أربع دول، هم جمهورية لاتفيا، وألمانيا، والهند وأخيرا جمهورية كازاخستان بنسبة 19.06%، 22.45%، 12.92%، 45.57% على الترتيب وذلك من متوسط إجمالي الكميات المستوردة، ولقد حقق تكلفة استيرادية تقدر بحوالي624.94 مليون دولار، أي بواقع وفر قدر بحوالي 2393.76 مليون دولار.

الكلمات المفتاحية: *محصول القمح، الفجوة الغذائية، روسيا واوكرانيا.*

المقدمة

يعد محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب الغذائية في مصر ويعتبر سلعة استراتيجية، هذه السلعة لها سمتها الاقتصادية والفنية وأهميتها النسبية من دولة لأخري وبالأخص مصر، حيث تعتبر مصر أكبر مستورد للقمح علي مستوي العالم، كما تتجه الدول النامية لاستيراد المواد الغذائية التي تعاني عجَز في إنتاجها لسد العجز الغذائي، تكمن مشكلة البحث في أن واردات مصر من القمح خلال متوسط الفترة (2017-2021) كانت 3.01 مليار دولار، وأنها استخدمت لاستيراد 11.74 مليون طن، وكان اعتماد مصر على استيراد القمح من دولتان فقط هما روسيا واوكرانيا، وقدر واردات مصر منهما بحوالي 9710.44ألف طن، أي ما يعادل 82.74% من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة، وتعد روسيا من أكثر الدول التي تصدر القمح إلي مصر بنسبة 60.38% من متوسط كمية واردات مصر خلال متوسط الفترة(2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 1769 مليون دولار بنسبة مثلت حوالي 58.6% خلال نفس الفترة المشار اليها. في حين

Received: 21 March 2023/ Accepted: 10 April 2023/ Published online: 20 April 2023

كان نصيب دولة اوكرانيا بنسبة 22.36% من متوسط كمية واردات مصر خلال الفترة (2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 648.81 مليون دولار، بنسبة مثلت حوالي 21.49% خلال نفس الفترة المشار اليها، ونظراً لأهمية الواردات المصرية من القمح في الوفاء بنسبة كبيرة من الاحتياجات الاستهلاكية منه وتطورها بدرجه ملحوظه خلال الفترة السابقة لأسباب تتعلق بزيادة السكان حيث ازداد معدل نمو السكان من 1.2إلي 2.2%، ومن المعروف أنه مع زيادة عدد السكان يزداد الطلب على الغذاء. ومع أحداث الحرب الروسية الأوكرانية أثبتت الحاجة الماسة لوضع سياسات جادة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من القمح المصري.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة ان هناك فجوة غذائية نتيجة لقلة الإنتاج المحلى والزيادة في الاستهلاك من محصول القمح باعتباره الغذاء الرئيسي للسكان، مما تضطر مصر الى استيراده لسد وتضييق الفجوة الغذائية وهذا يؤدى الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية.

وتكمن مشكلة البحث في أن واردات مصر من القمح خلال الفترة (2017-2021) كانت 3.01 مليار دولار، وأنها استخدمت لاستيراد 11.99 مليون طن، وكان اعتماد مصر على القمح في دولتين فقط هما روسيا واوكرانيا، وقدر واردات مصر منهما بحوالي 9710.44ألف طن، أي ما يعادل 82.74% من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة، وتعد روسيا من أكثر الدول التي تصدر القمح إلي مصر بنسبة 60.38% من متوسط كمية واردات مصر خلال متوسط الفترة (2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 1769 مليون دولار، بنسبة مثلت حوالي 58.6% خلال نفس الفترة المشار اليها. في حين كان نصيب دولة اوكرانيا بنسبة 22.36% من متوسط كمية واردات مصر خلال الفترة (2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 648.81 مليون دولار بنسبة مثلت حوالي 21.49% خلال نفس الفترة المشار اليها. وتظهر المشكلة البحث في:

أولا : إن المنتج المصري من القمح رغم زيادته عام 2021 عن العام 2020، (بحوالي 9102 ألف طن الى 9842 ألف طن) إلا أنه ما زال أقل من حيث الحجم من القمح المستورد من الخارج (حوالي 12747 الف طن الى 11048 الف طن) (قاعدة بيانات التجارة الخارجية)، ما يجعل هناك حتمية للعمل السريع على وجود بدائل داخلية وخارجية لتعويض حالة الاهتزاز المتوقع في الأسواق العالمية، والذى ستتأثر به مصر بعد مرور الأشهر التسعة منذ بداية العام 2022 بسبب الحرب الروسية الاوكرانية.

ثانيا: أن الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات المفروضة بسببها على روسيا ستؤثر بشكل كبير على مصر، وهي المستورد الأكبر للقمح في العالم. هذا التأثير يأتي بسبب صعوبة الحصول على القمح من روسيا وأوكرانيا (82.74% من حجم واردات مصر من الدولتين) بسبب ظروف الحرب والعقوبات، كما أن تبريره يقع بسبب ارتباك أسواق القمح العالمية بسبب الحرب أيضًا، ما يجعل الحصول على بديل سريع وبسعر مناسب أمر غير وارد، خاصة وأن الحكومة كانت تعتزم الاستمرار في الاعتماد على القمح الروسي، إذ إنها شرعت منذ عدة أسابيع لتأسيس شركة مصرية روسية لتداول الحبوب في مصر، وكذلك إنشاء منطقة حرة لوجيستية بالتعاون مع روسيا لتخزين الإقماح في مصر (اليوم السابع فبراير *2023*).

ثالثا : إن الانخفاض الوارد في كمية القمح الذى استوردته مصر عام 2021 مقارنة بالعام 2020 (حوالي 12747 الف طن الى 11048 الف طن)، (ورغم زيادة السكان في مصر لأكثر من مليون ونصف في العام 2021، إنما يرجع إلى زيادة المساحة المنزرعة من القمح (3.4 مليون

فدان عام 2020)، وترشيد الاستهلاك الحكومي من القمح المدعم، إضافة إلى ارتفاع أسعار القمح العالمية بسبب الجفاف في الولايات المتحدة، وبسبب فرض ضريبة على التصدير في روسيا. المهم أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من السياسات التي تقلل الاعتماد على الخارج وتزيد الإنتاج من القمح المحلى.

رابعًا : إن الناظر إلى أسعار توريد القمح المحلى ومقارنته بأسعار الاستيراد من الخارج، يلاحظ مفارقة مهمة طالما تحدث عنها أساتذة الاقتصاد السياسي. فسعر التوريد المحدد من قبل الحكومة بلغ عام 2021 نحو 705 جنيهات للإردب الواحد (155 كجم)، وهو بالطبع سعر شجع الفلاح على زراعة القمح بشكل أكبر من العام 2020، وهو اتجاه على أي حال جيد، رغم أنه ما زال محدودا، إذ بلغ سعر كيلو القمح المستورد عام 2021 من روسيا إلى مصر (تسليم ديسمبر 2021 ظهر المركب) نحو 510 قروش للكيلو، مقارنة بسعر التوريد الذى حددته الحكومة للقمح المصري وهو 450 قرشا للكيلو، ما يجعلنا نؤكد أن دعم الفلاح المصري أهم بكثير من دعم الفلاح الأوروبي، ومن ثم ضرورة زيادة أسعار توريد القمح المصري إذا ما رغبت الحكومة فى تقليل الاعتماد على الخارج، وهو اعتماد ليس باهظ الثمن اقتصاديًا فقط، بل إنه غير مأمون من الناحية السياسية كما أثبتت الأحداث الحالية. وجدير بالذكر أن الحكومة رفعت منذ أربعة أشهر أسعار الأسمدة الأزوتية، ورفعت العام الحالي أسعار البنزين أربع مرات، وكلها مواد أولية تستخدم في الزراعة عامة وفى إنتاج وحصاد ونقل القمح خاصة (اليوم السابع فبراير 2023). غاية القول أن أحداث الحرب الروسية الأوكرانية أثبتت الحاجة الماسة لوضع سياسات جادة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من القمح المصري. الأمر الذى يتطلب إيجاد بدائل ممكنة وسريعة لتوفير احتياجات السكان من القمح، وتقليل الفجوة القمحية.

أهدف البحث

يستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة للوضع الحالي والمتوقع من التبادل التجاري بين مصر وروسيا وأوكرانيا في ظل أحداث للحرب الحالية. وذلك عن طريق التعرف علي الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية، وكذلك تحديد مصادر الاستيراد الرئيسية لمحصول القمح، والتعرف علي التوزيع الجغرافي الراهن لواردات القمح بهدف إعادة التوزيع الجغرافي بغية تقليل قيمة تلك الواردات، وما هي السياسيات التي ينبغي على الدولة اتخاذها في ظل ظروف الحرب الحالية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على البيانات الثانوية والتي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وذلك عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، كما تم الاستعانة بالعديد من البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث والتي أعدتها الجهات المختلفة. واعتمد البحث في تحقيق أهدافه على كل من الأسلوب الاستقرائي باستخدام التحليل الوصفي والكمي من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وأسلوب تحليل الانحدار لتقدير الاتجاه الزمني لبعض المتغيرات موضوع الدراسة، وأسلوب البرمجة الخطية المتعلقة بتدنيه قيمة الواردات من محصول القمح وذلك للتوصل إلى أفضل الأماكن لاستيراد هذا المحصول بأقل التكاليف الممكنة.

النتائج ومناقشتها

أولا: المؤشرات التجارية للواردات المصرية من الحبوب خلال الفترة (2017- 2021).

الأهمية النسبية للواردات المصرية من الحبوب والقمح خلال الفترة (2017- 2021).

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلي متوسط قيمة واردات مصر الزراعية خلال الفترة (2017- 2021) حيث بلغت حوالي 9026.18 مليون دولار بنسبة بلغت حوالي 11.74% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية، وبلغ متوسط قيمة واردات مصر من محاصيل الحبوب خلال نفس الفترة حوالي 5212.87 مليون دولار، بنسبة بلغ حوالي 6.78% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية، وحوالي 57.75% من متوسط قيمة الواردات المصرية الزراعية. كما تشير البيانات الواردة بنفس الجدول إلى متوسط كمية واردات مصر من محاصيل الحبوب خلال متوسط الفترة (2017- 2021) بلغت حوالي 11736.48 الف طن.

كما يوضح البيانات الواردة بالجدول أيضا ان متوسط قيمة واردات مصر من محصول القمح خلال نفس الفترة بلغ حوالي 3018.70 مليون دولار بنسبة بلغت حوالي 3.93% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية، وحوالي 33.44% من متوسط قيمة الواردات المصرية الزراعية. وحوالي 57.9% من متوسط قيمة الواردات المصرية من الحبوب. كما تشير البيانات الواردة بنفس الجدول أيضا إلى متوسط كمية واردات مصر من محصول القمح خلال متوسط نفس الفترة بلغ حوالي 11736.48 الف طن، بنسبة حوالي 66.25% من متوسط كمية الواردات المصرية من الحبوب.

جدول رقم1. الأهمية النسبية للواردات المصرية من الحبوب والقمح خلال الفترة (2017- 2021)
(القيمة بالمليون دولار، والكمية بألف طن)

السنة	قيمة			كمية		
	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	حبوب	قمح	حبوب	قمح
2017	66565.36	7121.89	4403.87	2617.96	12034.35	11449.76
2018	81909.51	8090.71	4728.21	2787.67	11570.42	11265.89
2019	76389.68	9447.52	5241.24	2975.52	22531.07	12181.57
2020	70436.78	9085.14	5280.18	3216.03	22330.72	12746.69
2021	89206.54	11385.66	6410.85	3496.35	20098.37	11038.5
المتوسط	**76901.57**	**9026.18**	**5212.87**	**3018.70**	**17712.98**	**11736.48**
الإجمالي	384507.87	45130.92	26064.36	15093.53	88564.93	58682.41

المصدر: جمعت وحسبت من: قاعدة التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(2017-2021). أسترجعت في تاريخ يناير 2023.
من موقع (https://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx

التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من الحبوب خلال الفترة (2017- 2021).

باستعراض التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من الحبوب من أهم الدول المصدرة خلال متوسط الفترة (2017- 2021) كما هو وارد بالجدول رقم (2) والشكل رقم (1)، يتبين أن النصيب الأكبر من الواردات المصرية من الحبوب كانت من نصيب دولتي روسيا وأوكرانيا بنسبة بلغت 63.77% من أجمالي كمية الواردات المصرية من الحبوب. وكان نصيب دولة روسيا منها حوالي35444.44 ألف طن، تمثل نحو 02.40% من أجمالي كمية واردات مصر من الحبوب. قيمتها بلغ حوالي 8855.67 مليون دولار، بينما كانت نصيب دولة أوكرانيا من ورادات

الحبوب خلال متوسط الفترة حوالي 21032.87 الف طن، تمثل نحو 23.75% من أجمالي كمية واردات مصر من الحبوب.، بقيمة بلغت حوالي 6145.55 مليون دولار.

ثم تليها كل من الأرجنتين والبرازيل في المرتبة الثالثة والرابعة بنسبة بلغت حوالي 11.04%، 8.77%، بكمية بلغت حوالي 9773.81، 7770.43 ألف طن على الترتيب، وبقيمة بلغت حوالي 3459.91، 2805.88 مليون دولار على الترتيب.

في حين احتلت رومانيا المرتبة الخامسة من حيث اعلى قيمة واردات من الحبوب خلال متوسط الفترة بكمية بلغت حوالي 7353.90 الف طن، مثلت نحو 8.3% من أجمالي كمية واردات مصر من الحبوب. وبقيمة بلغت حوالي 1919.51 مليون دولار.

في حين جاءت في المرتبة السادسة والسابعة كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة بلغت حوالي 2.20%، 2.15%، بقيمة بلغت حوالي 508.98، 936.81 مليون دولار على الترتيب. وبكمية بلغت حوالي 1944.55، 1902.72 الف طن على الترتيب.

واخيراً في المرتبة الثامنة دولة أستراليا بكمية بلغت حوالي1028.4 الف طن، مثلت نحو 1.16% من متوسط أجمالي كمية واردات مصر من الحبوب. وبقيمة بلغت حوالي 311.82 مليون دولار.

جدول رقم .2 التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من الحبوب خلال متوسط الفترة (2017- 2021).

(القيمة بالمليون دولار، والكمية بألف طن)

البلـــد	القيمة	الكمية	النسبة
روسيا	8855.67	35444.44	40.02
اوكرانيا	6145.55	21032.87	23.75
ارجنتين	3459.91	9773.81	11.04
البرازيل	2805.88	7770.43	8.77
رومانيا	1919.52	7353	8.30
فرنسا	508□99	1944.55	2.20
امريكيا	936.82	1902.72	2.15
استراليا	311.82	1028.40	1.16
باقي الدول	1120.21	2313.80	2.61
الإجمالي	**26064.37**	**88564.93**	**100.00**

المصدر جمعت وحسبت من: قاعدة التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(2017-2021). أسترجعت في تاريخ يناير 2023.من موقع ww.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx

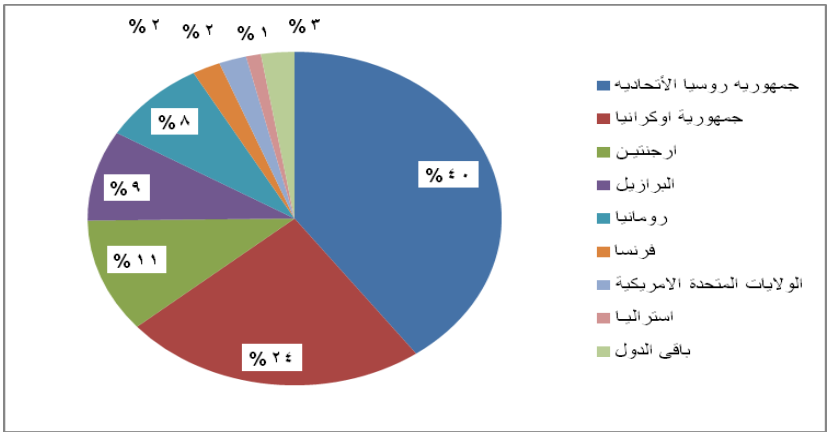

شكل رقم 1. التوزيع الجغرافى للواردات المصرية من الحبوب خلال متوسط الفترة (2017-2021)

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (2).

هيكل التركيب السلعي لقيمة الواردات المصرية من الحبوب خلال متوسط الفترة (2017-2021).

وبدراسة هيكل التركيب السلعي لأهم واردات محاصيل الحبوب في مصر خلال متوسط الفترة (2017-2021)، تبين من الجدول رقم (3) وشكل رقم (2) أن النصيب الأكبر من الواردات المصرية من الحبوب كانت من محصول الحنطة (القمح) حيث بلغت كمية واردات مصر منها خلال متوسط الفترة (2017- 2021) حوالي 58682.41 الف طن، بنسبة بلغت حوالي 66.26% من كمية الواردات المصرية من الحبوب. وبقيمة بلغت حوالي15093.53 مليون دولار.

ثم يأتي محصول الذرة تستخدم في صناعة الاعلاف في المرتبة الثانية من الواردات المصرية من الحبوب، حيث بلغت كمية واردات مصر منها خلال متوسط نفس الفترة) حوالي 10306.48 الف طن، بنسبة بلغت) حوالي 11.64% من كمية الواردات المصرية من الحبوب. وبقيمة بلغت) حوالي 172404.34 مليون دولار.

كما واوضحت نتائج البحث أيضا أن نصيب محصول الارز ضعيف مقارنة بالقمح للتوزيع السلعي للواردات المصرية من الحبوب حيث بلغ كمية واردات مصر منها خلال متوسط الفترة (2017- 2021) (حوالي 164.04 الف طن بنسبة بلغت) حوالي 0.19% من كمية الواردات المصرية من الحبوب. وبقيمة بلغت) حوالي 495.83 مليون دولار.

ثم تأتى حبوب العصافير حيث بلغت كمية وارداتها خلال متوسط الفترة (2017- 2021) (حوالي 10.36 الف طن بنسبة بلغت) حوالي 0.01% من كمية الواردات المصرية من الحبوب. وبمتوسط قيمة بلغت) حوالي 17.73 مليون دولار.

ثم يأتي محصول الشعير في المرتبة الخامسة في ترتيب التوزيعي السلعي لمتوسط الواردات المصرية من الحبوب بحوالي 20.14 ألف طن، بنسبة بلغت) حوالي 0.02% من كمية الواردات المصرية من الحبوب. وبمتوسط قيمة بلغت) حوالي 14.34 مليون دولار.

ثم يأتي محصول الذرة الشامية وحبوب السرغوم في اخر الترتيب من الواردات المصرية من الحبوب، حيث بلغت كمية واردات مصر منها خلال متوسط الفترة) حوالي 0.41، 1.61 الف

طن بنسبة بلغت اقل من 1% من كمية الواردات المصرية من الحبوب. وبمتوسط قيمة بلغت حوالي 6.94، 6.05 مليون دولار على الترتيب.

الصنـــف	القيمة	الكمية	النسبة للكمية
حنطة (قمح)	15093.5	58682.41	66.26
تقاوى ذرة.	172404.34	10306.48	11.64
أرز	495.83	164.04	0.19
حبوب العصافير	17.73	10.36	0.01
شعير	14.34	20.14	0.02
ذرة شامية	6.94	0.41	0.
حبوب السرغوم	6□05	1.61	0.00
حبوب أخر	161974.41	19379.48	21.88
الإجمالي	**26064.37**	**88564.93**	**100□00**

المصدر: جمعت وحسبت من: قاعدة التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(2017-2021). أسترجعت في تاريخ يناير 2023.من موقع https://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx

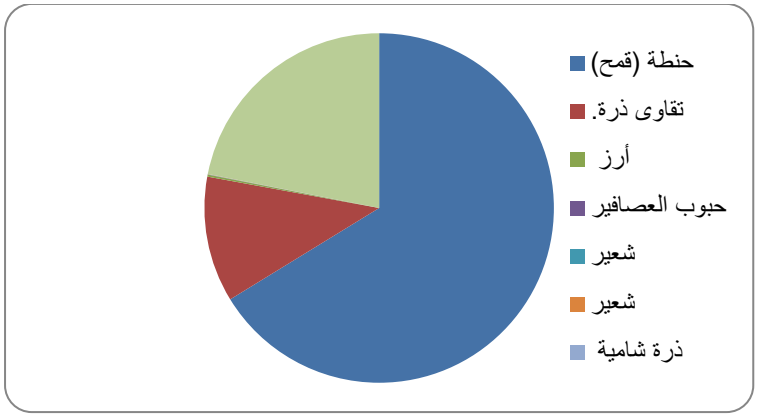

شكل رقم 2. التوزيع السلعى للواردات المصرية من الحبوب خلال متوسط الفترة (2017-2021)

ثانياً: التوزيع الجغرافي الراهن لواردات القمح في مصر خلال الفترة (2017-2021):

يعتبر القمح المحصول الاستراتيجي الأول في مصر، فهو المصدر الرئيسي لصناعة رغيف الخبز، والذي يعد الغذاء الأساسي للطبقات الكادحة، إذ يمثل معظم الوجبة الغذائية التي يتناولها أفراد هذه الطبقة، هذا ويعاني الشعب المصري بأكمله من عدم توافره والذي مرجعة عدم كفاية الإنتاج المحلي من القمح من ناحية، والمشاكل الاستيرادية التي تواجه الدولة لسد العجز في الإنتاج من ناحية أخري، وذلك بتركيز واردات القمح في عدد محدود من دول العالم، والاتجاه الحالي نحو استخدام محاصيل الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي مما أدي إلي تحول بعض الدول المصدرة إلي مستوردة، وما ترتب علي ذلك من ارتفاع الأسعار العالمية للقمح، وفي ظل الظروف والمتغيرات العالمية فإن تحقيق القدر المناسب من الاكتفاء الذاتي أصبح ضرورة ملحه، وإن كان ولابد من الاستيراد فأنه يجب تنويع مصادر وارداتنا من مختلف دول العالم وذلك لضمان تغطية احتياجاتنا و بها لا يؤثر علي الأمن الغذائي ؛ والأمن الغذائي بصفة عامة يعبر عن قدرة المجتمع علي توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام (عبد الوكيل محمد، واخرون 2016) .

وباستعراض بيانات الجدول رقم (4) والخريطة رقم (1) الخاص بالتوزيع الجغرافي الراهن لواردات مصر من القمح من مختلف دول العالم كمتوسط للفترة (2017- 2021) يتضح أن المتوسط السنوي لكمية الواردات المصرية بلغ 11736.47 ألف طن خلال الفترة المشار إليها ،

وتقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 3018.71مليار دولار، وقد تم استيراد هذه الكمية من 33 دولة تم اختيار ١٨ دولة ، حيث تمثل كمية واردات مصر من القمح من هذه الدول حوالي 99.7% من متوسط الكمية المستوردة خلال الفترة، وبقيمة تمثل حوالي 99.65% من قيمة واردات مصر من القمح خلال نفس الفترة. وأمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات.

مجموعة حازت على أكثر من 10% من الكمية المستوردة

وتضم دولتان هما روسيا، اوكرانيا، وتقدر واردات مصر من هذه المجموعة بحوالي 9710.44ألف طن، أي ما يعادل 80.95% من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة، وتعد روسيا من أكثر دول هذه المجموعة التي تصدر القمح إلي مصر بنسبة 59.07% من متوسط واردات مصر خلال الفترة (2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 1769 مليون دولار بنسبة مثلت حوالي 58.6% وكان سعر التصديرى بقيمة 252.46 دولار للطن خلال نفس الفترة المشار اليها. في حين كان نصيب دولة اوكرانيا بنسبة 21.88% من متوسط واردات مصر خلال الفترة (2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 648.81 مليون دولار بنسبة مثلت حوالي 21.5% وكان سعر التصديرى بقيمة 247.71 دولار للطن خلال نفس الفترة المشار اليها.

مجموعة حازت على اقل من 10% من الكمية المستوردة وأكثر من 1%:

وتضم هذه المجموعة اربع دول هم ورومانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا وتقدر واردات مصر من هذه الدول بحوالي 1965.76ألف طن، أي ما يعادل 16.39% من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة، وتعد رومانيا من أكثر دول هذه المجموعة التي تصدر القمح إلي مصر، بنسبة 9.81% من متوسط واردات مصر خلال الفترة (2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 300 مليون دولار بنسبة مثلت حوالي 9.94% وكان سعر التصديرى بقيمة 255.53 دولار للطن خلال نفس الفترة المشار اليها. ثم تليها دولة فرنسا بنسبة 3.31% من متوسط واردات مصر خلال الفترة (2017-2021)، وبقيمة قدرت بحوالي 101.54 مليون دولار بنسبة مثلت حوالي 3.36% وكان سعر التصديرى بقيمة 274.62 دولار للطن خلال نفس الفترة المشار اليها. ثم تاتى كل من الولايات المتحدة الامريكية، واستراليا بنسبة 1.88%، 1.75% من متوسط واردات مصر خلال الفترة (2017-2021) على الترتيب، وبقيمة قدرت بحوالي 58.45، 62.16 مليون دولار على الترتيب. فى حين كان سعر التصديرى لهما بقيمة 232.34، 296.29 دولار للطن على الترتيب خلال نفس الفترة المشار اليها.

وتشير بيانات الجدول (4) إلي أن سوق الولايات المتحدة الامريكية في مجموعة هذه الدول قد حقق أقل سعر استيرادي للطن حيث بلغ 232.34 دولار للطن، في حين حقق سوق استراليا أعلي سعر استيرادي للطن بلغ 296.29 دولار للطن.

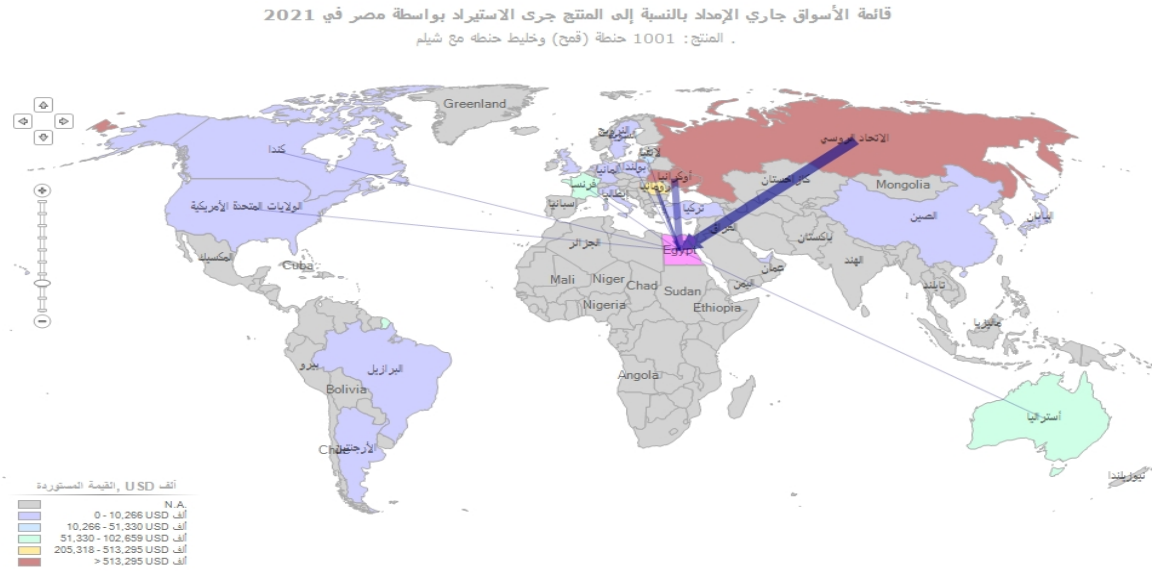

خريطة رقم 1. التوزيع الجغرافي الراهن لواردات مصر من القمح من مختلف دول العالم
المصدر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، خريطة التجارة، التابعة للأمم المتحدة (www. Trade_Ma.org).

مجموعة دول آخري التي حازت على اقل من 1% من الكمية المستوردة

وتضم هذه المجموعة اثني عشر دولة بولندا، بلغاريا، روسيا البيضاء، ليتوانيا، كندا، أرجنتين، لاتفيا، تركيا، البرازيل، ألمانيا، والهند ، كازاخستان ، وتقدر واردات مصر من هذه الدول بحوالي 283.35 ألف طن ، بما يعادل 2.36% من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة ، وتعد بولندا من أكثر دول هذه المجموعة التي تصدر القمح إلي مصر بنسبة 0.81%من متوسط واردات مصر خلال الفترة (2017-2021) وتشير بيانات الجدول (4) إلي أن سوق الهند، كازاخستان في مجموعة هذه الدول قد حقق أقل سعر استيرادي للطن حيث بلغ 45.32 دولار للطن ، في حين حقق سوق كندا أعلي سعر استيرادي للطن بلغ 295.96 دولار للطن.

وعند مقارنة الكميات المستوردة من القمح والطاقات التصديرية لأهم الدول المصدرة تبين وجود فرق بين الكميات المستوردة من القمح والطاقات التصديرية لهذه الدولة روسيا، ورومانيا، وأوكرانيا بنسبة بلغت 20.42%، 19.71%، 14.39% على الترتيب. من هذا يتبين وجود فرق أو فجوة بين الكميات المستوردة من القمح والطاقات التصديرية لأهم الدول المصدرة، مما يدل علي وجود إمكانية لاستغلال هذا الفرق عن طريق زيادة وارداتنا من الدول ذات الطاقات التصديرية المرتفعة والأسعار المنخفضة ليكون في صالح ميزان المدفوعات المصري.

ومن كل ما سبق يتبين ضرورة العمل علي إعادة توزيع الواردات المصرية من القمح من الدول بما يتناسب مع الطاقة التصديرية لتلك الدول، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام أسلوب البرمجة الخطية للتوصل إلي أفضل توزيع للواردات المصرية من القمح ، ويتحقق هذا الهدف من إعادة توزيع الواردات المتمثل في تدنية حصيلة الواردات ، وأن يتم إعادة التوزيع في ظل قيود تتمثل في الطاقة التصديرية للدولة المصدرة ، وحجم الطاقة الاستيرادية المصرية للقمح ، وسعر استيراد الطن من القمح من كل دولة ، وفي ظل تلك القيود تم عمل نموذج للوضع الراهن وعمل بدائل مختلفة لهذا الوضع الراهن.

جدول رقم 4. التوزيع الجغرافي الراهن لواردات مصر من محصول القمح كمتوسط للفترة (2017- 2021):

الدولة المصدرة	الرمز	الكمية المستوردة		القيمة الاستيرادية		سعر الطن	الطاقة التصديرية * ألف طن	للطاقة % التصديرية واردات مصر
		ألف طن	%	بالمليون دولار	%	بالدولار/طن		
أجمالي واردات مصر من القمح		**11736.47**		**3018.71**		**252.65**		
جمهوريه روسيا الاتحادية	x1	7086.11	60.38	1769.00	58.60	252.46	34695.17	20.42
جمهورية اوكرانيا	x2	2624.33	22.36	648.81	21.49	247.71	18232.89	14.39
رومانيا	x3	1151.32	9.81	300.06	9.94	255.53	5841.75	19.71
فرنسا	x4	388.34	3.31	101.54	3.36	274.62	18003.04	2.16
الولايات المتحدة الامريكية	x5	220.65	1.88	58.45	1.94	232.34	25434.32	0.87
استراليا	x6	205.45	1.75	62.16	2.06	296.29	16188.42	1.27
بولندا	x7	102.49	0.87	24.32	0.81	213.60	2978.98	3.44
بلغاريا	x8	46.15	0.39	10.43	0.35	182.75	4327.97	1.07
جمهورية روسيا البيضاء	x9	33.68	0.29	7.55	0.25	133.77	10221.00	0.33
جمهورية ليتوانيا	x10	32.52	0.28	8.88	0.29	161.56	2967.33	1.10
كندا	x11	31.93	0.27	9.00	0.30	295.96	22795.13	0.14
ارجنتين	x12	25.40	0.22	5.22	0.17	110.21	11419.12	0.22
جمهورية لاتفيا	x13	5.11	0.04	1.17	0.04	45.87	2236.79	0.23
تركيا	x14	2.00	0.02	0.28	0.01	110.17	127.30	1.57
البرازيل	x15	1.26	0.01	0.21	0.01	95.49	621.61	0.20
المانيا	x16	0.62	0.01	0.41	0.01	74.85	7007.17	0.01
الهند	x17	1.10	0.01	0.25	0.01	45.32	1515.93	0.07
جمهورية كازاخستان	x18	1.09	0.01	0.25	0.01	45.32	5348.67	0.02
دول اخرى		223.07	1.9	10.71	0.35			

المصدر: جمعت وحسبت من: قاعدة التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(2017-2021). أسترجعت في تاريخ يناير 2023. من موقعhttps://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx

ثالثاً: السيناريوهات المقترحة للتفادي اثار الحرب الروسية الأوكرانية

يعتبر إمداد السكان بالغذاء ذات أهمية بالغة فى نظر الدولة والمجتمع، نظرا لعدم وجود التوازن بين الاحتياجات الاستهلاكية والمتاح فعليا من الغذاء، مما يمثل فجوة غذائية بين الإنتاج ولاستهلاك وانخفاض فى نسبة الاكتفاء الذاتي, ونظرا لان محاصيل الحبوب تمثل الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي وإنتاج الغذاء، ولذا اهتم هذا الجزء من البحث بتقدير البدائل (السيناريوهات) المقترحة للتوقع بأهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالأمن الغذائي لمحصول القمح والمتمثلة فى الإنتاج المحلى بالألف طن والاستهلاك المحلى بألف طن، ونسبة الاكتفاء الذاتي، ومدى الاعتماد على الواردات ، وذلك وفقا لسيناريوهات ثلاث (جمال محمد، وشلتوت 2017) كما واضح بالجدول رقم (5)

السيناريو الاول

(ثبات كمية الواردات): يستند هذا السيناريو على زيادة كمية الانتاج المحلى، وزيادة عدد السكان، وزيادة الاستهلاك الكلى من القمح، وثبات كمية الواردات، وثبات باقي العوامل الاخرى.

حيث يفترض هذا البديل زيادة كمية الانتاج المحلى من 9842 الف طن عام 2021 الى 9921 الف طن عام 2025، وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (وفقا لنسبة التغير السنوي خلال فترة الدراسة(2003- 2021) والمقدر1.34%)، وزيادة كمية الاستهلاك المحلى من 20843 الف طن عام 2021 الى 22834 الف طن عام 2025، وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (لنسبة التغير السنوي

خلال فترة الدراسة (2003- 2021) والمقدر 3.04%)، وثبات كمية الواردات عند قيمتها عام 2021 والبالغة 11048 الف طن. ونتيجة لما سبق فمن المتوقع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من 47.22% عام 2021 لتصل 43.45% عام 2025. ومع انخفاض نسبة الاعتماد على الواردات من 53.01% من عام 2021 الى 48.38% عام 2025. وكذلك ارتفاع للفجوة الاستهلاكية من 11001 الف طن عام 2021 لتصل الى 12913 الف طن عام 2025.

السيناريو الثاني

(انخفاض كمية الواردات): يستند هذا السيناريو على زيادة كمية الانتاج المحلى، وزيادة عدد السكان، وزيادة الاستهلاك الكلى من القمح، انخفاض كمية الواردات، وثبات باقي العوامل الاخرى.

حيث يفترض هذا البديل زيادة كمية الانتاج المحلى من 9842 الف طن عام 2021 الى 9921 الف طن عام 2025، وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (وفقا لنسبة التغير السنوي خلال فترة الدراسة (2003- 2021) والمقدر 1.34%، وزيادة كمية الاستهلاك المحلى من 20843 الف طن عام 2021 الى 22834 الف طن عام 2025، وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (لنسبة التغير السنوي خلال فترة الدراسة (2003- 2021) والمقدر 3.04%، وزيادة كمية الواردات من قيمتها عام 2021 والبالغة 11048 ألف طن إلى 14868.66 الف طن عام 2025 ،وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (لنسبة التغير السنوي خلال فترة الدراسة (2003- 2021) والمقدر 4.48%).. ونتيجة لما سبق فمن المتوقع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من 47.22% عام 2021 لتصل 43.45% عام 2025.ومع انخفاض نسبة الاعتماد على الواردات من 53.01% من عام 2021 الى 65.12% عام 2025. وكذلك ارتفاع للفجوة الاستهلاكية من 11001 الف طن عام 2021 لتصل الى 12913 الف طن عام 2025.

جدول رقم 5. التنبؤ بكميات الإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي، ومدى الاعتماد على الواردات فى تحقيق الأمن الغذائي من محصول القمح

(الكمية بألف طن)

البيان	الفعلي	المتوقع			
	2021	2022	2023	2024	2025
الانتاج	**9842**	9581.21	9694.51	9807.81	9921.11
الاستهلاك	**20843**	21341.33	21838.93	22336.53	22834.13
الواردات	**11048**	13605.66	14026.66	14447.66	14868.66
الفجوة الغذائية بالألف طن	**(11001)**	(11760.1)	(12144.4)	(12528.72)	(12913)
نسبة الاكتفاء الذاتي%*	**47.22**	44.90	44.39	43.91	43.45
نسبة الاعتماد علي الخارج%**	**53.01**	63.75	64.23	64.68	65.12

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (1، 2) بالملحق.

السيناريو الثالث

(زيادة كمية الواردات): يستند هذا السيناريو على زيادة كمية الانتاج المحلى، وزيادة عدد السكان، وزيادة الاستهلاك الكلى من القمح، وزيادة كمية الواردات، وثبات باقي العوامل الاخرى.

حيث يفترض هذا البديل زيادة كمية الانتاج المحلى من 9842 الف طن عام 2021 الى 9921 الف طن عام 2025، وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (وفقا لنسبة التغير السنوي خلال فترة الدراسة والبالغ 1.34%)، وزيادة كمية الاستهلاك المحلى من 20843 الف طن عام 2021 الى 22834 الف طن عام 2025، وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (لنسبة التغير السنوي خلال فترة الدراسة والبالغ 3.04%)، وزيادة كمية الواردات من قيمتها عام 2021 والبالغة 11048 الف طن الى

14868 الف طن عام 2025، وذلك وفقا لنموذج التنبؤ (لنسبة التغير السنوي خلال فترة الدراسة والبالغ 4.48%). ونتيجة لما سبق فمن المتوقع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من 47.22% عام 2021 لتصل 43.45% عام 2025. ومع زيادة نسبة الاعتماد على الواردات من 53.01% من عام 2021 الى 65.12% عام 2025. وكذلك ارتفاع للفجوة الاستهلاكية من 11001 الف طن عام 2021 لتصل الى 12913 الف طن عام 2025.

وفى هذه الحالة يجب التفكير في إعادة النظر في الدول المصدرة للقمح الى مصر في ظل الظروف الدولية الحالية (الحرب الروسية الأوكرانية).

رابعاً: التوزيع الجغرافي الأمثل لواردات المصرية من القمح

عبارة عن التوزيع الراهن للكميات المستوردة من القمح من مختلف دول العالم، كل دولة علي حسب الكمية المستوردة منها وسعر استيراد الطن منها.

البديل الأول (الحر)

وفيه تترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع بطريقة حرة علي مختلف الدول حسب أقلها سعراً، وفي ظل قيد الطاقة التصديرية لتلك الدول، مع مراعاة توزيع الكميات بالتساوي علي الدول في حالة تساوي السعر وذلك بغرض تنويع مصادر الاستيراد.

البديل الثاني

وفيه تترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع بطريقة حرة علي مختلف الدول حسب أقلها سعراً، وفي ظل قيد الطاقة التصديرية لتلك الدول، مع مراعاة توزيع الكميات بالتساوي علي الدول في حالة تساوي السعر وذلك بغرض تنويع مصادر الاستيراد .وذلك عن منع الاستيراد من دولتى روسيا واكرانيا نتيجة لظروف الحرب.

لبديل الثالث

وفيه يتم تقييد النموذج بالاستيراد من فرنسا واستراليا بنسبة 50% من الكمية المستوردة لأن فرنسا واستراليا احد مصادر مصر الرئيسية للاستيراد، وتوزع باقي الكميات المستوردة وفقاً للدول الأقل سعراً وفي ظل الطاقة التصديرية لكل دولة.

تم إعادة توزيع الواردات المصرية من القمح باستخدام أسلوب البرمجة الخطية وذلك بهدف تحديد أفضل الأسواق التي يمكن لمصر الاستيراد منها، والتي تحقق تدنيه في قيمة الواردات، أي ما يعني تحقيق وفر في ميزان المدفوعات، ويتكون النموذج من:

دالة الهدف

ويستهدف تدنية قيمة الواردات من القمح خلال متوسط الفترة (2017- 2021) ولصياغة هذه الدالة تم استخدام متوسط أسعار استيراد الطن من القمح خلال فترة الدراسة المشار إليها، كما تم استخدام متوسط الكمية التي يمكن استيرادها من مختلف دول العالم (*عبد الوكيل محمد*، واخرون 2016)، وبذلك يمكن صياغة دالة الهدف علي النحو التالي:

$$Min_z = 252.46x_1 + 247.71x_2 + 255.53x_3 + 274.53x_4 + 232.34x_5 + 296.29x_6 + 213.6x_7 + 182.75x_8 + 133.77x_9 + 161.56x_{10} + 295.96x_{11} + 110.21x_{12} + 45.87x_{13} + 110.17x_{14} + 95.49x_{15} + 74.85x_{16} + 45.32x_{17} + 45.32x_{18}$$

حيث تعبر Xiعن الكمية المستوردة من القمح من مختلف الدول علي الوجه التالي

- مجموعة حازت على اكثر من 10% من الكمية المستوردة: وتضم دولتان هما روسيا x_1، اوكرانيا x_2.

- مجموعة حازت على اقل من 10% واقل من 1% من الكمية المستوردة: وتضم هذه المجموعة اربع دول هم ورومانيا x3، فرنسا x_4، الولايات المتحدة الأمريكية x_5، استراليا x_6.

- مجموعة دول آخري التى حازت على اقل من 1% من الكمية المستوردة: وتضم هذه المجموعة اثني عشر دولة بولنداx_7، بلغاريا x_8، روسيا البيضاء x_9، ليتوانيا x_{10}، كندا x_{11}، أرجنتين x_{12}، لاتفيا x_{13}، تركيا x_{14}، البرازيل x_{15}، ألمانيا x_{16}، والهند x_{17}، كازاخستان x_{18}.

الأنشطة البديلة: وتمثلها أسواق الدول المصدرة لمحصول القمح خلال متوسط الفترة.

القيود الاستيرادية

وتمثلها الطاقات التصديرية بالألف طن للدول المصدرة، وكذلك الكميات الاستيرادية الراهنة خلال متوسط الفترة، وهذه القيود تعني أنه في ظل البدائل المقترحة فيجب ألا يزيد متوسط كمية الواردات المصرية من القمح من الدول المشار إليها سابقاً عن متوسط أجمالي الطاقات التصديرية لها، كما يجب ألا يقل عن متوسط إجمالي كمية الواردات الراهنة وذلك خلال فترة الدراسة.

أي القيود الخاصة بالكميات الاستيرادية الراهنة ≥القيود الخاصة بالطاقات التصديرية، وكذلك لا يزيد متوسط أجمالي الطاقات التصديرية عن $\sum_{i=1}^{18} X_i \geq 11736.48$

وقد دلت نتائج البدائل المشار إليها والموضحة بالجدول رقم (6) علي ما يلي

بالنسبة للنموذج الراهن فقد بلغت الواردات مصر من القمح من مختلف دول العالم كمتوسط للفترة (2017- 2021) نحو 11736.48 ألف طن خلال الفترة المشار إليها، وتقدر متوسط قيمتها الإجمالية بحوالي 3018.71مليون دولار، وقد تم استيراد هذه الكمية من 33 دولة، حيث تمثل كمية واردات مصر من القمح من هذه الدول حوالي 99.7% من متوسط الكمية المستوردة خلال الفترة.

بالنسبة للبديل الأول والخاص بترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع بطريقة حرة علي مختلف الدول حسب أقلها سعراً وفقاً للطاقة التصديرية لتلك الدول، وجد أن الكميات المستوردة توزعت علي أربع دول، هم جمهورية لاتفيا، وألمانيا، والهند وأخيرا جمهورية كازاخستان بنسبة 19.06%، 22.45%، 12.92%، 45.57% على الترتيب وذلك من متوسط إجمالي الكميات المستوردة، ولقد حقق تكلفة استيرادية تقدر بحوالي624.94 مليون دولار، أي بواقع وفر قدر بحوالي 2393.76مليون دولار.

بالنسبة للبديل الثاني والخاص وفيه باستيراد الكميات المستوردة من القمح والتى تتوزع بطريقة حرة علي مختلف الدول حسب أقلها سعراً، وفي ظل قيد الطاقة التصديرية لتلك الدول، مع مراعاة توزيع الكميات بالتساوي علي الدول في حالة تساوي السعر وذلك بغرض تنويع مصادر الاستيراد .مع منع الاستيراد من دولتى وروسيا وأوكرانيا نتيجة لظروف الحرب. فهو لا يختلف عن البديل الاول.

بالنسبة للبديل الثالث والخاص بتقييد النموذج باستيراد 50% من الكمية المستوردة من فرنسا واستراليا وتوزع باقي الكميات المستوردة وفقاً للدول الأقل سعراً وفي ظل الطاقة التصديرية لكل دولة، فقد وجد أن باقي الكميات توزعت ما بين، الهند بنسبة 12.92%، وكازاخستان بنسبة 37.95% من متوسط إجمالي الكمية المستوردة، ولقد حقق تكلفة استيرادية تقدر بحوالي1972.7مليون دولار، أي بواقع وفر قدر بحوالي1046مليون دولار.

جدول رقم 6. نتائج إعادة التوزيع الجغرافي الراهن للواردات المصرية من محصول القمح وفقاً للبدائل المختلفة كمتوسط للفترة (2017-2021).

(الكمية بالف طن، والقيمة بالمليون دولار)

الدولة المصدرة	الرمز	البديل الاول (والبديل الثانى)			البديل الثالث		
		الكمية	%	تكلفة الواردات	الكمية	%	تكلفة الواردات
فرنسا	x4	-	-	-	3000	25.56	823.86
استراليا	x6	-	-	-	3000	25.56	888.87
جمهورية لاتفيا	x13	2236.79	19.06	102.60	-	-	0
المانيا	x16	2635	22.45	197.22	-	-	0
الهند	x17	1515.93	12.92	68.70	1515.93	12.92	68.70
جمهورية كازاخستان	x18	5348.67	45.57	242.40	4220.55	37.95	191.27
مصر		**11736.48**	**100.00**	**624.94**	**11736.48**	**100.00**	**1972.7**
الوفر المتحقق في ظل مختلف البدائل				2393.76			1046

المصدر :حسبت من بيانات الجدول رقم (5).

التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي البحث بما يلي

- مما سبق يتبين أنه من المفيد انتهاج سياسة تهدف الى تقليل للفجوة الاستهلاكية من محصول القمح مع محاولة التقليل من نسبة الاعتماد على الواردات.
- إعادة توزيع خريطة الاستيراد القمح من الدول البعيدة عن الصراع الروسي الأوكراني، والاستيراد من الدول ذات سعر منخفض وبجودة عالية.
- ضرورة اتخاذ كافة التدابير للحد من ارتفاع سعر صرف الدولار وخفض فاتورة استيراد الغذاء. مع تنمية الوعي لدى الأفراد بضرورة ترشيد استهلاك الخبز واستخدام البدائل من القمح.
- تقليل استيراد دقيق القمح ومع التوسع فى الزراعة القمح بالأراضي الجديدة للاستفادة من مخلفات الطحن في غذاء الحيوانات والدواجن لمنع استعمال القمح كغذاء للحيوانات والدواجن.
- استخدام أسلوب الشراء الذي يرتكز علي عقد اتفاقيات مباشرة طويلة الأجل مع الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح والتي تكون أكثر استقراراً في إنتاج القمح، وأن يكون الاستيراد في مواعيد ظهور المحصول حيث تنخفض الأسعار عادة في مواسم ظهور المحصول بما يجعلها أفضل فترات التعاقد علي الاستيراد .

الملحق

جدول رقم 1. تطور الإنتاج المحلي والمتاح للاستهلاك والفجوة الغذائية وكمية الواردات ونسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الاعتماد علي الخارج من محصول القمح خلال الفترة (2003-2021).

البيان	الإنتاج المحلي بالألف طن	المتاح للاستهلاك بالألف طن	الفجوة الغذائية بالألف طن	كمية الواردات بالألف طن	نسبة الاكتفاء الذاتي%*	نسبة الاعتماد علي الخارج%**
2003	6845	10936	(4091)	4065	62.59	37.17
2004	7178	11754	(4576)	4367	61.07	37.15
2005	8141	13353	(5212)	5773	60.97	43.23
2006	8274	14257	(5983)	5820	58.03	40.82
2007	7379	13773	(6394)	5911	53.58	42.92
2008	7977	14546	(6569)	8842	54.84	60.79
2009	8523	14592	(6069)	7089	58.41	48.58
2010	7169	14987	(7818)	11641	47.83	77.67
2011	8371	16878	(8507)	14069	49.60	83.36
2012	8795	15657	(6862)	9465	56.17	60.45
2013	9460	17210	(7750)	11264	54.97	65.45
2014	9280	17025	(7745)	14373	54.51	84.42
2015	9608	18411	(8803)	9749	52.19	52.95
2016	9243	19563	(10320)	7402	47.25	37.84
2017	8421	19592	(11171)	11449	42.98	58.44
2018	8349	19714	(11365)	11265	42.35	57.14
2019	8559	18594	(10035)	12181	46.03	65.51
2020	9102	19255	(10153)	12746	47.27	66.20
2021	9842	20843	(11001)	11048	47.22	53.01

* نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج/الاستهلاك ×100 ** نسبة الاعتماد علي الخارج = الاستيراد/الاستهلاك× 100

(..)القيم بين قوسين تمثل الانتاج عجز عن تغطية الاستهلاك

المصدر: جمعت وحسبت من
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (من عام 2003 الى عام 2021)، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية.
وزراه الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع الشئون الاقتصادية، (من عام 2003 الى عام 2021)، نشرة الاقتصاد الزراعي.

جدول رقم 2. معادلات الاتجاه الزمني العام للإنتاج المحلي والمتاح للاستهلاك وكمية الواردات خلال الفترة(2003-2021).

البيان	معادلة الاتجاه الزمني	$ر^2$	ف	المتوسط	مقدار التغير	معدل التغير السنوي%
الإنتاج المحلي بالألف طن	ص^هـ = 7315 + 113 سهـ **(3,40)	0,51	**20,6	8448.21	113	1,34
المتاح للاستهلاك بالألف طن	ص^هـ = 11389 + 497 سهـ **(15,02)	0,93	**252,7	16365.26	497	3,04
كمية الواردات بالألف طن	ص^هـ = 5185 + 421 سهـ **(9,43)	0,52	**23,9	9395.73	421	4.48

تشير:ص^هـ إلى القيمة التقديرية للظاهرة محل الدراسة في السنة هـ س هـ تشير إلى ترتيب عنصر الزمن بالسنوات 1،2،3.....،19.

ويشير كل من ر2، ف إلي معامل التحديد، وقيمة ف المحسوبة علي الترتيب
وتشير الأرقام داخل الاقواس إلي قيم (ت) المحسوبة وتشير ** إلي المعنوية عند مستوي 0,01
المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق.

المراجع

الأمم المتحدة، خريطة التجارة، استرجعت في تاريخ 2 فبراير2023، من موقع (www. Trade_Ma.org).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2003 - 2021). النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية.

الفحل، إيمان رمزي السيد؛ أحمد، رانيا أحمد محمد. (2022). العوامل المحددة لواردات مصر من محصول القمح، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي،32(4).

اليوم السابع، (25 فبراير 2023)، الإحصاء: 80% من واردات مصر من القمح من روسيا وأوكرانيا خلال 2021، استرجعت في تاريخ 25 فبراير 2023. من موقع https://www.youm7.com/story/.

قاعدة التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. استرجعت فى تاريخ20 يناير 2023 من موقع (www. https://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx).

قطاع الشئون الاقتصادية، وزراه الزراعة واستصلاح الأراضي. (2003 - 2021). نشرة الاقتصاد الزراعي.

قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (2003- 2021). نشرة الميزان الغذائي.

محمد، عبد الوكيل إبراهيم؛ حسين، يحيي علي؛ عبد الحفيظ، رامي أحمد؛ محمد، محمد عبد المعبود. (2016). التجارة الخارجية لمحصول القمح في مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية،5 (47).

محمد، هويدا السيد حسن. (9-10 نوفمبر2016). دراسة قياسية لسوق القمح في مصر (سيناريوهات مستقبلية)، المؤتمر الرابع والعشرون للاقتصاديين الزراعيين – مستقبل الزراعة المصرية في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية-القاهرة.

محمد، شلتوت؛ عطية، جمال محمد؛ سيد، صبرى يحيى. (2017). دراسة اقتصادية لبدائل تحقيق الامن الغذائي المصري من القمح والذرة الشامية. مجلة المنصورة للعلوم الزراعية،9(8).

References

Al-Fahal, I.R.A. and Ahmed, R.A.M. (2022). Factors Determining Egypt's Imports of the Wheat Crop. Egyptian Journal of Agricultural Economics. 32(4).

Economic Affairs Sector, Ministry of Agriculture and Land Reclamation. (2003-2021a). Bulletin of Agricultural Economy.

Economic Affairs Sector, Ministry of Agriculture and Land Reclamation. (2003 – 2021b). Food Balance Bulletin.

Foreign Trade Base, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Retrieved on: January 20, 2023, from https://www.capmas.gov.eg/Pages/ExternalTrade.aspx).

Mohammad, A.I., Hussein, Y.A., Abd al-Hafiz, R.A and Muhammad, M.A. (2016). Foreign Trade of the Wheat Crop in Egypt. Assiut Journal of Agricultural Sciences, 5 (47).

Mohamed, H.E.H. (November 9-10, 2016). An Econometric Study of the Wheat Market in Egypt (Future Scenarios), Twenty-Fourth Conference of

Agricultural Economists - The Future of Egyptian Agriculture considering Local, Regional and International Changes - Cairo.

Mohammad, S., Attia, J.M. and Sayed, S.Y. (2017). An economic study of alternatives to achieving Egyptian food security from wheat and maize. Mansoura Journal of Agricultural Sciences, 9 (8).

The Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2003 - 2021). the annual bulletin of the movement of production, foreign trade, and available for consumption of agricultural commodities.

United Nations, Trade Map, Retrieved on: February 2, 2023, from (www. Trade_Ma.org).

Youm7, (February 25, 2023), the Statistics: 80% of Egypt's imports of wheat from Russia and Ukraine during 2021, Retrieved on: February 25, 2023. From https://www.youm7.com/story/.

The Repercussions of the Russian-Ukrainian War on the Volume of Egyptian Imports of Wheat

Mohamed Nasr-Elddin Helmy*

Department of Agriculture Economics, Al-Azhar University, Assiut branch, Egypt.

ABSTRACT

The wheat crop is one of the most important grain crops in Egypt and is considered a strategic commodity, as Egypt is the largest importer of wheat in the world, and the research problem lies in the fact that Egypt's imports of wheat during the average period (2017-2021) were 3.01 billion dollars, and it was used to import 11.74 billion dollars. One million tons from countries, and Egypt relied on wheat imports from only two countries, Russia and Ukraine, at a rate that represented about 58.6%, 21.49% during the same period referred to, and the most important proposed scenarios were assuming an increase in the amount of domestic production and an increase in the amount of domestic consumption from 9842, 20843 thousand tons in 2021 to 9921, 22834 thousand tons in 2025, respectively, and the amount of imports remained constant at its value in 2021, amounting to 11048 thousand tons. As a result of the above, it is expected that the self-sufficiency rate will decrease from 47.22% in 2021 to reach 43.45% in 2025. And the consumption gap will increase from 11,001 thousand tons in 2021 to reach 12,913 thousand tons in 2025. This is when the imported quantities of wheat are left to be distributed freely among different countries. According to the lowest price according to the export capacity of those countries, it achieved an import cost estimated at about $624.94 million, i.e., a saving estimated at about $2393.76 million.